

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

تراجع أرباح «إريكسون» بنسبة 42% في الربع الثالث

ستوكهولم - د.ب.أ: قالت شركة إريكسون السويدية لصناعة معدات الاتصالات إن صافي أرباحها تراجع بنسبة 42% في الربع الثالث مستشهدة بضعف المبيعات في قطاعها لمعدات الشبكات. وأوضحت أن صافي الأرباح بلغ 2,2 مليار كرون (327 مليون دولار) مقارنة مع 3,8 مليارات كرون في الفترة نفسها من العام الماضي. وانخفض صافي المبيعات بنسبة 2% على أساس سنوي إلى 54,6 مليار كرون. أشارت المجموعة إلى أن ضعف المبيعات في أجزاء من أوروبا والصين وكوريا الجنوبية وروسيا ساهم في تراجع نسبتته 177 لمبيعات الشبكات، في حين كانت المبيعات أقوى في أميركا الشمالية. قال المدير التنفيذي هانز فيستبيرج إن «الطلب على الخدمات العالمية ومبيعات الدعم استمر في أن يكون جيدا» وهما قطاعان يشكلان معا أكثر من 50% من مبيعات المجموعة.

الأحمدي في الصدارة بـ 58 عقارا.. و114 عقارا إجمالي العقود العقارية بارتفاع 7 عقارات

تداول 74 عقارا خاصاً بقيمة 17,7 مليون دينار و40 عقارا استثمارياً بـ 18,8 مليوناً



انخفاض التداول على العقارات الخاصة والتجارية والمخازن وارتفاع الاستثمارية واستقرار الشريط الساحلي والمعارض خلال أسبوع

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 9 إلى 13 سبتمبر الماضي عن أن هناك ارتفاعاً في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 2 إلى 6 سبتمبر الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 74 عقاراً بمبلغ قدره 17,7 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 40 عقاراً بقيمة 18,8 مليون دينار ولم يشهد العقار التجاري أو المخازن أو الحرفي أو الشريط الساحلي أي تحرك خلال هذه الفترة.

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 9 إلى 13 سبتمبر الماضي بلغ 114 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 107 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 7 عقارات، فيما انخفضت حركة تداول العقارات الخاص للفترة نفسها بواقع 7 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق.

وجاء في إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 21 عقاراً، وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة للعقار التجاري وانخفض المؤشر بواقع عقارين بالنسبة لعقارات المخازن واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات «المعارض» و«الشريط الساحلي» خلال هذه الفترة.

اما عن العقارات المتداولة للتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 9 إلى 13 سبتمبر الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات الخاص بلغ 8 عقارات بمبلغ قدره 1,9 مليون دينار ولم يشهد العقار الاستثماري أو التجاري أو المخازن أو الصناعي أي تحرك خلال هذا الأسبوع.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص أن مؤشره ارتفع بواقع عقارين وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة للعقار الاستثماري واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقارات «التجاري»

5 صفقات عقارية بقيمة 10,3 ملايين دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 9 إلى 13 سبتمبر الماضي عن 5 صفقات مليونية بقيمة 10,3 ملايين دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.

وتمت هذه الصفقات في العقار الاستثماري، حيث كانت عبارة عن بناية مساحتها 985 متراً بقيمة 1,3 مليون دينار كائنة في منطقة الجابرية وبناية مساحتها 2090 متراً بقيمة 4,1 ملايين دينار كائنة في منطقة السالمية وبناية مساحتها 750,5 متراً بقيمة

1,4 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وارض مساحتها 12645 متراً بقيمة 2,08 مليون دينار كائنة في منطقة المهبولة وبناية مساحتها 1000 متراً بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة في منطقة المهبولة.

● عاطف رمضان

المحافظة	خاص استثماري	تجاري الحرفي الشريط الساحلي	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0
حولي (2)	12	0	0	0
الفروانية (3)	4	0	0	2
مبارك الكبير (4)	8	0	0	0
الأحمدي (5)	24	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0
المجموع	40	0	0	2

المحافظة	خاص استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0
حولي (2)	0	0	0	0
الفروانية (3)	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	0	0	0	0
الأحمدي (5)	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	0

و«المخازن» خلال هذه الفترة. ووفقاً لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحمدية جاءت في المرتبة الأولى من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 9 إلى 13 سبتمبر الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 58 عقاراً تداول منها 34 عقاراً في العقار الخاص و24 عقاراً في العقار الاستثماري أما عن الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص وخلال هذه الفترة. واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول

27 عقاراً تداول منها 15 عقاراً في العقار الخاص و12 عقاراً في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال تلك الفترة. وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 9 عقارات تداول منها 3 عقارات قسي العقار الخاص و4 عقارات في العقار الاستثماري وعساران في عقار المخازن وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع. وجاءت محافظة مبارك الكبير

● عاطف رمضان

القطاع العقاري المصري في طريقه إلى التعافي بعد معالجة ملفات المستثمرين الأجانب

تري أوساط عقارية أنها تسير باتجاه واضح صوب العقارات المخصصة لذوي الدخل المحدود. ولاختلاف أوساط عقارية أن ثبات مستوى أسعار مواد البناء، إضافة إلى الاستقرار السياسي النسبي، ساهم في إعادة تنشيط الاستثمارات المخصصة صوب عقارات الدخل المحدود، وذلك لمعالجة أسعار العقارات التي طورت خلال الارتفاع الكبير في أسعار مواد البناء خلال الثورة المصرية والأشهر القليلة التي تبعتها والتي أثرت في قدرة الممولين وشركات التطوير على بناء المزيد من العقارات، وسط إقبال على الأراضي في المناطق الجديدة والتي لا تزال الأسعار في تلك المناطق مناسبة ويمكن تحملها. وباتى هذا في وقت بدأت الحكومة المصرية تخفيض أسعار المشاريع العقارية المخصصة للمغتربين المصريين العاملين في الخارج، إضافة إلى منحهم طرقاً ميسرة للسداد وذلك لتنشيط الطلب من العاملين المصريين في الخارج على تلك المشاريع الجديدة. وفي سياق متصل، كشفت وزارة الخارجية المصرية أن تحويلات المصريين بالخارج تبلغ نحو 17,8 مليار دولار سنوياً، وهو ما يعد مورداً من أهم موارد الدخل القومي في مصر.

العربية: قال تقرير شركة «المزايا القابضة» إنه فيما تعمل الحكومة المصرية والقوى السياسية على إعادة بناء الدولة إثر ثورة 25 يناير فإن الهم الاقتصادي يعد الأكثر إلحاحاً ويحتاج إلى قرارات آتية لمعالجة ما تضرر بعد نحو عامين من التوتر وعدم الاستقرار الاقتصادي والذي انعكس سلباً على مستويات الاستثمار والسياح، وخصوصاً من الدول العربية المصدرة للاستثمار والسياحية خلال العقود الماضية، ولاختلاف أوساط عقارية أنها تسير باتجاه واضح صوب العقارات المخصصة لذوي الدخل المحدود. ولاختلاف أوساط عقارية أن ثبات مستوى أسعار مواد البناء، إضافة إلى الاستقرار السياسي النسبي، ساهم في إعادة تنشيط الاستثمارات المخصصة صوب عقارات الدخل المحدود، وذلك لمعالجة أسعار العقارات التي طورت خلال الارتفاع الكبير في أسعار مواد البناء خلال الثورة المصرية والأشهر القليلة التي تبعتها والتي أثرت في قدرة الممولين وشركات التطوير على بناء المزيد من العقارات، وسط إقبال على الأراضي في المناطق الجديدة والتي لا تزال الأسعار في تلك المناطق مناسبة ويمكن تحملها. وباتى هذا في وقت بدأت الحكومة المصرية تخفيض أسعار المشاريع العقارية المخصصة للمغتربين المصريين العاملين في الخارج، إضافة إلى منحهم طرقاً ميسرة للسداد وذلك لتنشيط الطلب من العاملين المصريين في الخارج على تلك المشاريع الجديدة. وفي سياق متصل، كشفت وزارة الخارجية المصرية أن تحويلات المصريين بالخارج تبلغ نحو 17,8 مليار دولار سنوياً، وهو ما يعد مورداً من أهم موارد الدخل القومي في مصر.



العقارات بشكل عام، مع هذا

تراجع «سيولة» بورصة الكويت إثر العزوف عن الشراء

الأموال «الباردة» صامدة في السوق و«الساخنة» خرجت لتعود عقب العيد

وهذا ما يحتاجه السوق في الوقت الحالي كي يستقر، وربما يكون لضخ سيولة استثمارية تبحث عن الفرص التشغيلية انعكاس أكثر بكثير عن الأموال المضاربة الساخنة التي تضر أكثر من نفعها، مؤكداً أن السوق يحتاج إلى ضخ سيولة من هذا النوع خصوصاً أن هناك كيانات كثيرة قد تجاوزت تداعيات الأزمة المالية وتستحق الشراء. وتوقع أوساط مالية عودة النشاط والقوة الشرائية من جديد مع بداية جلسات سوق الأوراق المالية الأسبوع المقبل، وتحديداً بداية من الثلاثاء المقبل، لاسيما أن هناك مؤشرات سياسية إيجابية ينتظر أن تصب في صالح السوق مما جعله مهياً لتعويض جانب كبير من الخسائر التي مني بها خلال الأيام الماضية في ظل الأحداث السياسية. ولكن التداولات سيحكمها التحرك الانتقائي على شريحة كبيرة من الأسهم المدرجة، خصوصاً في ظل الترقب لنتائج أعمال الربع الثالث من العام الحالي، التي جانب ارتباط بعض المجموعات بتطورات استثمارية مهمة يفترض أن يكون لها أثرها الإيجابي على التعاملات، فيما أكدت أن تماسك مؤشرات السوق بهذا الشكل أخيراً يعكس قناعة المقدمين بان الأسعار الحالية مقبولة وقد تكون مغرية للشراء.



المالية وذلك ما يؤثر بشكل كبير في سبل توجيه الأموال المتوافرة لدى البعض. وفي المقابل، يرى مراقبون أن السيولة المتداولة ستعود كثيراً عن غيرها من البورصات الخليجية، فهناك قراءة نفسية تركز على أن تلك السلع خسرت الكثير بالنظر إلى أعلى قيم سوقية تداولت عليها قبل الأزمة

العربية: اجتمعت عدة عوامل في آن واحد لتدفع بالسيولة المتداولة في سوق الأوراق المالية في الكويت نحو هبوط حاد بلغ مع آخر جلسات التداول (الخميس) نحو 10 ملايين دينار فقط. ويلاحظ أن سيولة السوق أخذت في التراجع منذ نحو الشهر، إذ انخفض متوسط التداول اليومي خلال الأسبوع الأخير إلى 21,7 مليون دينار، من نحو 25 مليون دينار في الأسبوع السابق، ونحو 31 مليون دينار في الأسبوع الذي سبقه، وفقاً لصحيفة الرأي الكويتية. وتأتي الأحداث السياسية والترقب للتطورات التي قد تطرأ كاحد تلك العوامل، إلا أن هناك عوامل أخرى يصعب إغفالها، منها اعتماد أوساط المتعاملين، لاسيما الصغار والمضاربين، على البيع والتخارج ولو بشكل جزئي من محافظهم خلال الإجازات الرسمية الطويلة على غرار ما نحن بصده بمناسبة عيد الأضحى المبارك. وفي الجانب الآخر من المشهد، ترى مصادر استثمارية خبيرة أن تراجع القيمة السوقية بهذا الشكل من دون أن يسجل السوق تراجعاً يعكس ثقة شريحة ليست بقليلة من المتداولين بالسوق وإمكانية أن يفاجئ الجميع عقب عطلة العيد، لافتة إلى أن هناك تمسكاً لدى البعض بالمراكز المالية التي بنتها محافظهم على مدار الفترة